محاضرة في مادة:

العلاقات السياسية الدولية

الفرقة الثالثة – شعبة الاقتصاد

الفصل الخامس: النظام الدولي

محاضرتين

دكتور/إبراهيم زكريا الشربيني

الفصل الخامس

النظام الدولي

- هناك لبس بين الباحثين حول مفهوم النظام والمنظومة والمنتظم والنسق والتي تعني جميعها (system) وبين مفهوم النظام بمعنى (order)،

- حيث أن مصطلح (system) يعني في أدب العلاقات الدولية (مجموعه من الأجزاء المتفاعلة)

- وعرفة جوزيف فرانكل بأنه: "مجموعه من الوحدات السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام.

- ويطلق عليه د. محمد طه بدوي اسم (النسق) ويعرفه بأنه: "مجموعه من الوحدات السياسية ذات قوى متدرجة يقود علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى"،

- وتحتوى جميع هذه التعريفات على شقين هما:

* الأول: أن المجتمع الدولي يتكون من وحدات من مختلف الأنواع.

* الثاني: أن هناك تفاعل وحراك بين الوحدات المكونة للمجتمع الدولي .

- وهذا يعني ان الدولة لم تعد وحدها هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية بل أصبح هناك لاعبين آخرين كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية والمنظمات العابرة للقوميات واتحادات العمال وصندوق النقد ومنظمة الصحة .... الخ .

- وأن التفاعل بين الوحدات المكونة للمجتمع الدولي هو عبارة عن فعل ورد فعل ،

- فأي فعل من جانب الدولة (أ) ينتج عنه رد فعل من جانب الدولة (ب)،

- وقد تأخذ هذه التفاعلات شكلين أما: تفاعل سلبي وإما تفاعل ايجابي

- وأن التفاعلات بين الدول تنقسم إلى أنواع مختلفة: فقد تكون سياسية أو اقتصادية أو دبلوماسية أو دعاية وإعلام وكذلك حركة الأفراد والجماعات.

- وهذا ينقلنا إلى تبديل تسمية النظام الدولي بالنظام العالمي، حيث لم تعد الدولة هي وحدة التحليل بل أصبح العالم كله مجالا للتحليل.

وهناك تعريفات كثيرة لمفهوم النظام من أبرزها ما يلي:

- تعريف (اناتول رابوبورت) بأن النظام هو المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين أجزاءه .

- تعريف (مورتن كابلان) بأن النظام هو مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها إلى درجه كبيرة ومتغايرة في نفس الوقت مع بيئاتها، كما ان بينها مجموعه من العلاقات الداخلية تميزها عن مجموع المتغيرات الخارجية.

- تعريف (ستانلي هوفمان) بأن النظام عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية في السياسة الدولية .

- تعريف (هولستي) بأن النظام الدولي هو تجمع يضم هويات سياسية مستقلة تتفاعل بين بعضها البعض وفقا لعمليات منتظمة " .

- تعريف (أنتوني دولمان) للنظام ألدولي بأنه "نموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين له القدرة على تأمين القيام بالفعاليات المختلفة طبقا لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة ".

- تعريف (جورج لنكولن) بأن النظام الدولي عبارة عن: "ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين".

ويرى البعض ان النظام الدولي هو: "عبارة عن أفكار مركبة ومتغيرة وتدابير عسكرية تضم وتتزود بالقوة من عناصر الانتظام التي هي في الغالب تخص العلاقات بين الدول".

- وقد وضع المفكر (مورتن كابلان)، تصوره لشكل النظام الدولي من خلال ستة نماذج لنظم دوليه افتراضيه وهي:

١- نظام توازن القوى: وهو نظام دولي اجتماعي اللاعبين الرئيسيين فيه هم الدول القومية،

- ويفضل أن لا يقل عددهم عن خمسة لاعبين وذلك لكي يتمكن النظام من أداء وظائفه بفعالية ،

- ويرى (كارل دويتش) انه كلما زاد عدد الأطراف الرئيسية في هذا النظام فان ذلك يساهم في استقراره ،

- بينما يرى (كينيث وولتز) ان النظام الثنائي القطبية فيه استقرار أكثر من المتعدد الأقطاب،

-وقد ساد هذا النموذج في العلاقات الدولية في الفترة من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين.

٢- نظام ثنائي القطبية المهلهلة (المرن): وابرز ملامحه هو وجود كتل كبرى مثل الناتو وحلف وارسو مع وجود قوة كبرى داخل كل تكتل مثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (سابقا).

٣-نظام القطبية الثنائية الصلب (المحكم): وهذا النظام يختلف عن سابقه في أن الأطراف المشاركة في هذا النظام هي اقل من سابقه.

٤-النظام العالمي: وابرز ما فيه هو وجود طرف عالمي يقوم بوظائف مختلفة تجاه أطراف النظام في النظام الثنائي القطبية المرن وتتخذ فيه القرارات طبقا للمصلحة الدولية ككل ،ويمتاز بإمكانية ظهور صراع المصالح.

٥-النظام الهرمي Hierarchical وهو نوعين: نظام موجه ونظام غير موجه

- ويقوم النظام الهرمي على أساس وظيفي وليس على أساس إقليمي سياسي،

- ويختلف النظام الهرمي الموجه عن النظام الهرمي غير الموجه في انه يعمل وفقا للقواعد السلطوية والديكتاتورية بينما غير الموجه يعمل وفق القواعد الديموقراطية وأطرافه الأساسية هي جماعات الضغط وليس الدول ويتسم بدرجه كبيرة من الاستقرار وتوفر قنوات الاتصال التي تسهل السيطرة والتحكم .

٦-نموذج الوحدة المعترضة : ويمتاز بظهور دول صغر تمتلك قوة نووية وبسبب خوف كل طرف من الأخر فان هذا النظام يتجه نحو الاستقرار أكثر من غيرة.

وبالإضافة إلى هذه النماذج فقدّ اقترح (روزكينس) نموذجا جديدا وهو نموذج القطبية الثنائية المتعددة.

- ولقد عاشت البشرية خاصة بعد معاهدة وستفاليا (١٦٤٨) والتي بموجبها انتهت الحروب بين أجزاء أوروبا ووضعت مبادئ هامه نظمت العلاقات بين هذه الدول وحددت الحدود السياسية وقررت سيادة كل دولة بشكل منفصل عن غيرها من الدول ومنعتها من التدخل في شؤون غيرها من الدول،

- ومنذ ذلك الحين اتخذ النظام الدولي أشكالا متعددة من متعدد القطبية إلى ثنائي القطبية ثم أحادي القطبية ، ولعل أهم ما جاءت به معاهدة سلام وستفاليا ١٦٤٨م ما يلي:

١- أنها فتحت المجال أمام قادة الدول لعقد المؤتمرات والمقابلات.

٢-اعتمدت مبدأ المساواة بين الدول بغض النظر عن نظمها الداخلية، ملكية أو جمهورية، وأيضاً مذاهبها الدينية كاثوليكية أو بروتستانتية، وتعتبر بداية الطريق لعلمانية العلاقات الدولية.

٣-اعتماد نظام البعثات الدبلوماسية الدائمة بدلاً من المؤقتة.

-ويتم التفريق بين الأنواع ألمختلفة من هذه النظم من خلال:

١-اختلاف عدد اللاعبين الرئيسيين في هذا النظام

٢-نمط التفاعلات السائدة بين أجزاء النظام

- ومن الصعب الحديث عن نظام دولي دون الحديث عن مكوناته أو أطرافه

أطراف النظام الدولي:

أولا: الدول:

-فما زالت الدولة هي اللاعب الرئيسي والفاعل الأول في العلاقات الدولية على الرغم من التغيرات الكبيرة والهامة التي اجتاحت الدولة وخصوصا في زمن العولمة.

- فما هو مفهوم الدولة؟

- اختلف مفهوم "الدولة" باختلاف الأشخاص والأزمان والأماكن، إلا أنه يشمل على مجموعة من العناصر أهمها:

- كما عرفها "بنشلي" بأنها: "جماعة معينة من الأفراد يعيشون بصفة دائمة ومستمرة على أرض معينة بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة".

-وعرفها الرئيس الأميركي "ويلسون" : "بأنها شعب منظم خاضع للقانون ويقطن أرضاً معينة"

-وعرفها العميد "ديجي" بأنها: "جماعة من الناس الاجتماعيين بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة".

-وعرفها المفكر "وايزمان": بأنها الترجمة القانونية لفكرة الوطن، حيث تتلخص فيها جميع الحقوق والواجبات التي تتصل بالوطن.

- وبرغم اختلاف التعاريف في الصياغة اللغوية إلا أنها تتفق على وجود خمسة عناصر أو أركان تكون لازمة وضرورية لقيام الدولة وهي:

١- **الشعب:** يعرف الشعب بأنه مجموعة من الأفراد الذين يقيمون على أرض دولة ما لها مساحة معلومة.

- وقد يتراوح عدد الأفراد بين بضعة آلاف إلى ما يزيد عن المليار نسمة كما هو الحال في الصين والهند، ولعدد الأفراد أهمية كبيرة في الدولة، فبدونهم لن تقوم الدولة.

- يجب أن يتناسب عدد الأفراد في الدولة مع مساحتها ومواردها المتاحة حتى لا تكون كثرة العدد أو قلته عبئا على الدولة وسببا في ضعفها .

- ولذلك فهناك علاقة مباشرة بين قوة الدولة وعدد الأفراد فيها،

- فإذا كان عدد الأفراد مناسبا ومتماسكا ومتجانسا من حيث التركيب العقائدي والفكري والاقتصادي والعرقي كان ذلك عامل قوة للدولة،

- أما إذا كان هناك عدم تجانس بين الشعب وكثرة واختلاف العادات والتقاليد والعرق واللغة فإن ذلك ربما يؤدي إلى مشاكل داخلية ودرجة عالية من صعوبة التفاهم بين الأقليات والهيئات الحاكمة في الدولة.

٢- **الإقليم:** وهو يشمل المساحة المحددة للدولة وفضائها الجوي والمساحة المائية. وقد يكون واسعاً ذو مساحات شاسعة تقدر بملايين الأميال المربعة وقد يكون بضعة أميال فقط. وتؤثر حجم المساحة على قوة الدولة.

- فكلما كانت المساحة واسعة وكبيرة فإنها تحتوي على موارد طبيعية متنوعة وكان عدد السكان متناسباً مع هذه المساحة بالإضافة إلى وجود تقدم علمي وتكنولوجي فإن ذلك كله يمثل عوامل قوة للدولة .

- وكلما كانت المساحة صغيرة وفقيرة الموارد وعدد السكان قليل كان ذلك بمثابة عوامل ضعف للدولة.

- كذلك فإن لاختلاف التضاريس وما يرافقه من اختلاف المناخ تأثير مباشر على الدولة سواء سلباً أم إيجاباً

٣- **السلطة الحاكمة:** يجب أن يكون لكل دولة سلطة حاكمة يتفق عليها الأفراد وتحظى بالقبول من أجل تنظيم شؤونهم ورعاية مصالحهم . فبدونها سوف تعم الفوضى والتناحر وتسود شريعة الغاب.

٤- **السيادة:** تعرف السيادة بأنها امتلاك الدولة القدرة على ممارسة سلطانها على إقليمها وعلى الأفراد الذين يعيشون فوقه ويجب أن لا تخضع هذه السيادة لهيمنة أو سلطان خارجي وإن تكون مستقلة وذات إرادة حرة غير تابعة لأحد. وللسيادة مظهران هما: أحدهما داخلي، والذي تمارس فيه الدولة سلطتها على إقليمها وأفرادها، والآخر خارجي والذي يعني أنها لا تخضع لدولة أو هيئة أجنبية.

٥- **الاعتراف الدولي:** يعرف الاعتراف الدولي بأنه شهادة من دول العالم بظهور دوله جديدة،

- ويعتبر الاعتراف الدولي ضرورة لا بد منها لكي تأخذ الدولة مكانتها كعضو في المجتمع الدولي وتستطيع المساهمة في العلاقات الدولية.

- وقد يأخذ الاعتراف الدولي أشكالاً مختلفة، فأما أن يكون فردياً، أي تعترف بالدولة كل دولة على حده،

- أو جماعياً من خلال مؤتمر دولي أو معاهدة دولية.

- وبالرغم من الاختلاف بين المفكرين والباحثين في تحديد أولوية هذه العناصر الخمس إلا أن هناك اتفاق فيما بينهم على أن هناك مجموعة من العناصر تمثل القوة الشاملة للدولة:

- فقد حددها (هانز مورجينثاو) في الآتي: * العامل الجغرافي. * الموارد الطبيعية. * الطاقة الصناعية.

* القوة العسكرية. * السكان. * الشخصية القومية. * الروح المعنوية. * نوعية الدبلوماسية. * نوعية الحكم.

- وحددها إس كلاين في الآتي: * الكتلة الحيوية/الكتلة الحرجة لدولة. * القوة الاقتصادية E .

* القوة العسكرية M. * الهدف الاستراتيجي S . * الإرادة الوطنية W .

وقد وضع كلاين معادلة لقياس قوة الدولة تجمع بين العناصر المادية والعناصر المعنوية وهذه المعادلة هي :

قوة الدولة = حاصل ضرب مجموع عناصر الكتلة الحيوية من سكان وإقليم، وقدرتها اقتصادية ✖ حاصل جمع الهدف الاستراتيجي والإرادة الوطنية على تحقيق الهدف القومي.

- وقد بين الدكتور محمد طه بدوي أن عناصر قوة الدولة تكمن في:

أ-العوامل الطبيعية: وتشمل * المجال. * السكان . * الموارد الاقتصادية.

ب -العوامل الاجتماعية: وتشمل * الوحدة الوطنية. * القيادة السياسية.

-أما الدكتور كاظم هاشم نعمة الله فإنه يرى أن مقومات قوة الدولة تشمل نوعين من العوامل:

أ-عوامل أساسية، وتتضمن: الجغرافيا، الحدود والموقع، المساحة، السكان، والمواد الأولية، والتقدم الصناعي.

ب-عوامل مساعدة: وتتمثل في التنظيمات السياسية والاجتماعية، والقيادة، ونظم الحكم ،

-وبالرغم من اختلاف عناصر القوة الشاملة للدولة التي حددها كل باحث من الباحثين إلا أن الأمر لم يصل إلى حد التناقض ، حيث نرى أن ثمة الكثير من العوامل المشتركة بينهم وان اختلفت التسميات .

-لذلك فإننا سوف نتطرق إلى العناصر والمقومات بشكلها العمومي ومن خلالها نتطرق إلى القضايا الفرعية والعوامل الأخرى التي تدخل ضمنها .

وهناك أيضا بعض المحاولات البارزة لتحديد عناصر قوة الدولة نورد أبرزها:

أ- محاولة ويلكنسون: حيث حدد ثلاثة أبعاد لقياس قوة الدولة، وهي:

* الأساس الجيوديمجرافي: والذي يتناول قوة الدولة من حيث الموقع والسكان والموارد،

* الوسائل السياسية والاقتصادية والعسكرية: * القدرة على العمل الجماعي اجتماعياً وأخلاقياً ومعنوياً وسياسياً .

ب-محاولة "ويندزل": حيث حدد ثماني عناصر أساسية لقياس قوة الدولة، وهي:

* الجغرافيا * السكان * الموارد الطبيعية * القوى الاقتصادية، * القوة العسكرية

* الوظائف الحكومية * خصائص المجتمع * صانع القرار .

ج –محاولة "ليج" و "موديسون: حددا ستة عناصر أو عوامل هي:

* المصادر البيئية. * المصادر السكانية. * القدرات الثقافية (نظام القيم) * القدرات الاقتصادية.

* القدرات التنظيمية. * القدرات العسكرية .

د- محاولة "أورجانسيكي": حدد ستة عناصر هي:

* السكان * التنمية السياسية * التنمية الاقتصادية * الأخلاق القومية * المصادر او الثروات * الجغرافيا

عناصر القوة الرئيسية للدولة:

- نستخلص من عناصر القوة التي حددها كل من الباحثين سالفي الذكر أن عناصر القوة الرئيسية للدولة تتكون من أربع عناصر رئيسية هي:

١-القوة العسكرية ٢-القوة الاقتصادية ٣-العوامل الجغرافية ٤-العوامل الاجتماعية

١-القوة العسكرية:

-تعتبر القوة العسكرية العنصر الرئيسي في:

* تقرير قوة الدولة، * تمكين الدولة من السيطرة على الموارد،

* جلب عناصر القوة الآخرى كالموارد الغذائية أو الهيبة السياسية أو الراحة النفسية ... الخ.

* حماية مقدرات الدولة الاقتصادية والبشرية * جماية حدودها الجغرافية .

- لهذا فلن يتحقق الأمن القومي لأية دولة إلا بتوفر القوة العسكرية وذلك لأنها العنصر الأول والأساسي في أي عمل عسكري سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي .

وتقاس القوة العسكرية للدولة بمدى توفر عدد من العناصر والمؤشرات المختلفة والتي من أبرزها:

١ـحجم الجيش :

* وهو مؤشر على حجم القوة البشرية في جيش الدولة، ويشمل كامل القوى البشرية العاملة في جيش الدولة في جميع أصنافها .

- وكلما زاد حجم القوات المسلحة بجميع أصنافها كلما دل ذلك على زيادة قوة الدولة،

- وبالرغم من أهمية حجم الجيش إلا أنت هناك عوامل كثيرة أخرى تؤثر عليه مثل كفاءة التدريب ونوعية التسلح والقيادة ...الخ

- وهناك عامل آخر يتداخل مع حجم الجيش وهو: نسبة القوات العسكرية الفعلية إلى حجم السكان: والذي يشير إلى مدى تناسب حجم القوات المسلحة مع حجم السكان إذا قورن مع غيرها من الدول.

- فكلما ارتفعت نسبة هذه القوات الى حجم السكان كان ذلك دليلا على قوة اكبر للدولة.

٢-القاعدة الصناعية العسكرية :

- والتي تعبر عن مدى قدرة الدولة في الاعتماد على نفسها في إنتاج الأسلحة والزخائر الأساسية،

- فكلما توافرت هذه القاعدة وتنوعت كلما كان القرار السياسي قرار وطني وكلما دل على قوة اكبر للدولة .

- ويقاس هذا العامل من خلال حساب حجم القدرة التصديرية للمعدات العسكرية. فكلما ارتفع حجم تصدير الدولة من المعدات العسكرية كلما كان ذلك دليلا على قوة الدولة .

- وهناك تأثير متبادل بين القوة العسكرية للدولة وقوتها الاقتصادية، فإذا كانت الدولة تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة وحجم ناتج قومي إجمالي كبير كلما تمكنت الدولة من تحويل جزء كبير منه لخدمة القوة العسكرية، والعكس يؤثر سلبا على القوة العسكرية.

- وترتبط القاعدة الصناعية العسكرية بعاملان آخران هما:

أ- حجم الإنفاق العسكري العام: فكلما زاد حجم الإنفاق العسكري كلما كان ذلك دليل على قوة الدولة .

ب- نسبه الإنفاق العسكري الى الناتج الإجمالي المحلي: فكلما ارتفعت هذه النسبة، كلما كان ذلك مؤشراً على قوة الدولة.

-وهناك عناصر أخرى تؤثر في القوة العسكرية مثل:

* العقيدة التي تؤمن بها الأمة وهي القدرات الكامنة التي ترفع معنويات الجيش وتدفع به إلى المزيد من التقدم والقوة ،
* الأهداف السامية العليا التي يسعى الجيش لتحقيقها و الدفاع عنها،
* العقيدة القتالية التي تتبناها القوات المسلحة باعتبارها الأساس الذي يبنى علية تخطيط القطاعات وتنظيم القوات.
* مستوى التعليم والتدريب واللياقة البدنية التي يتمتع بها المقاتلون
* الوعي وإلإمكانيات الثقافية التي يتمتع بها أفراد الجيش
* قدرات الأفراد الاستيعابية للسرعة الهائلة التي تتطور بها تكنولوجيا الأسلحة

- ويرتبط هذا العنصر بعاملين آخرين هما:

* الكفاءة التنظيمية العسكرية: أي كفاءة القوات المسلحة في التعبئة العامة لأفراها، فكلما كان هناك نظام تعبئة شامل وسريع، كلما دل ذلك على قوة الدولة
* حجم ونوعية الأسلحة التي تستخدمها القوات المسلحة: كأعداد الدبابات، العربات المدرعة، الطائرات الحربية، طائرات الهيلوكوبتر المسلحة والقطع البحرية،

- فكلما زاد حجم هذه الأسلحة كلما كان ذلك دليلا على قوة الدولة.

-فالدولة التي تملك السلاح النووي – مثلا – ليست كالدولة التي ليس بين أيديها سوى الأسلحة التقليدية القديمة.

- وقد أدخل بعض الباحثين العوامل الاجتماعية كعنصر هام من العناصر المؤثرة في جعل القوة العسكرية ذات تأثر كبير في قوة الدول

-حيث يرى بعض الباحثين أن الوحدة الوطنية وتآلف الشعب والتفافة حول الجيش والثقة المطلقة به من العوامل الهامة في القوة العسكرية كأحد عوامل الأمن الوطني وأحد روافد قوة الدولة.

- ومما لاشك أن القوة العسكرية هي:

* أساس الحكم على قوة الدولة وأهميتها على الصعيد الدولي أو الإقليمي

* مصدر لتحقيق أهداف الدولة وغاياتها العليا

* أحدى مقومات أمنها الوطني

- لذلك كانت وبقيت القوة العسكرية الأساس الذي تنطلق منة النظرية الواقعية في تحليلها للعلاقات الدولية وتشخيصها لحالة النظام الدولي.

- ولهذا فقد اعتبرت النظرية الواقعية في العلاقات الدولية أن النظام الدولي هو نظام قائم على الفوضى التي لا يمكن حلها أو التخفيف من أثارها إلا باستخدام القوة العسكرية.

- كما ترى بعض مدارس النظرية الواقعية أن حالة الفوضى التي يعيش في ظلها النظام الدولي تؤدي إلى انعدام الأمن مما يخلق ضغوطا كبيرة على كل دولة لزيادة قوتها العسكرية من اجل دعم أمنها.

- والنظرية الواقعية بذلك تبرر أهمية توفير القوة العسكرية وزيادة الاهتمام بها من قبل الدول وعلى مدار التاريخ.

- وأن الأسباب التي تدفع الدول لاستخدام القوة العسكرية ضد بعضها البعض هي:

١- توفير الأمن الوطني:

٢- توفير القوة الشاملة للدولة :

٣-التنافس المحموم بين الدول لزيادة قوتها ورغبتها في احتلال موقع متقدم كلاعب رئيسي أو فعال في العلاقات الدولية ،

٤-الطبيعة العدوانية لبعض الدول والناتجة عن بنية وتركيبة هذه الدولة والتي تدفعها لاستخدام قوتها ضد غيرها من الدول والتي ترى فيها مصدر قلق أو خوف أو إزعاج

٢ـالقوة الاقتصادية : وهي تمثل العنصر الهام من عناصر قوة الدولة وأمنها الوطني والذي لا يقل أهمية عن القوة العسكرية، فالقوة الاقتصادية والقوة العسكرية متلازمتان فكل منها يعزز الأخر ويقويه. وهما بالتالي المصدر الأساسي للقوة السياسية في الدولة.

- فالنظريات التي أغفلت الحديث عن العوامل الاقتصادية في تفسير العلاقات الدولية ومدى تأثر هذه العلاقات بهذه العوامل بدأت اليوم تميل نحو التسليم بدور وأهمية هذا العنصر في تحديد شكل العلاقات الدولية وتحديد موقع الدولة في سلم الدول وتحديد وضع الأمن الوطني أو الإقليمي أو الدولي ،

- فمعظم الحروب والحوادث التي شهدها ويشهدها العالم كان سببها اقتصادي بالدرجة الأولى ولعل الاستعمار الأوروبي للدول النامية وبالأخص العربية في القرن الثامن والتاسع عشر كان سببه اقتصادي بالدرجة الأولى ،

- حيث كان للثروات الهائلة التي تمتلكها هذه الدول من المعادن والمواد الأولية والأسواق الجديدة والأجواء الصافية والموقع الاستراتيجي وغيرها من المقومات التي تمتع بها الوطن العربي كانت السبب الأول الذي دفع بالمستعمر إلى غزو هذه الدول والسيطرة عليه .

- ولقد برزت أهمية الاقتصاد كعامل هام من عوامل بقاء الدول واستمرارها في العصر ، خاصة مع ولادة النظام العالمي الجديد الذي كان ابرز معالمه هو انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء النظام الاقتصادي الاشتراكي كمنافس للرأسمالية العالمية

- فمع انهيار الاتحاد السوفيتي خلا الجو للنظام الرأسمالي العالمي وقام بممارسة أهم وسيلتين من وسائل بقاءه واستمراره والتخلص من أزماته هما : * الدمج * التوسع

- حيث سعت الدول المنفكة حديثا عن الاتحاد السوفييتي إلى الاندماج في الاقتصاد الرأسمالي الحر مما وفر لها قدراً كبيرا من القوة للرأسمالية العالمية التي ليس لها هدف إلا تراكم راس المال وتحقيق الأرباح

- ولعل خير شاهد على ذلك هو ما حصل في الخليج العربي في بدايات العقد الأخير من القرن العشرين ،وما زال مستمرا إلى اليوم .

- وتشمل القوة الاقتصادية كعنصر من عناصر قوة الدولة وعنصر هام من عناصر أمنها على عناصر كثيرة تساهم في تحقيق مقومات الأمن الشامل للدولة مثل:

* الأمن الغذائي * الأمن الصحي * الأمن المالي ... الخ من عناصر الأمن الشامل المعتمدة على العناصر الرئيسية كالعنصر الاقتصادي والعسكري والاجتماعي وغيرة .

- لكن يجب الإشارة هنا إلى أن ما تواجهه الولايات المتحدة (رأس الرأسمالية العالمية) من أزمات مالية شديدة ومتكررة تهدد الفكر الرأسمالي برمته وتنذر بواقع جديد قد يؤدي إلى ولادة نظام عالمي جديد،

- فقد أدت الرغبة الكبيرة للرأسمالية العالمية في تراكم رؤوس الأموال وتقليص القيود بل إزالتها عن السلع والحدود ،وترك الحرية الكاملة للمضاربين وأصحاب الأموال في المضاربة والاحتكار إلى ولادة أزمة مالية عالمية خرجت عن نطاق السيطرة في ظل نظام اقتصادي يكف يد الدولة عن التدخل في السوق ،

عناصر القوة الاقتصادية للدولة:

ا-التجارة:

-تعتبر حركة التجارة من أهم مقومات الاقتصاد في أي دولة لما لها من أهمية وفائدة، فهي الوسيلة الرئيسية لجلب الأموال وحركتها ونقلها من موقع إلى أخر مما يساهم في تحريك كافه قطاعات الاقتصاد في الدولة ،

-وتشمل التجارة على أبعاد ثلاث فهي تجارة داخلية (محلية) وإقليمية (بينية) وهي كذلك تجارة خارجية (دولية) .

ب-الزراعة:

-تشكل الزراعة العنصر الهام والأساسي من عناصر القوة الاقتصادية فهي الوسيلة الوحيدة التي بواسطتها يستطيع الإنسان الحصول على طعامه وغذائه،

-لذا فهي الأداة الأولى لتحقيق الأمن الغذائي الذي هو جزء هام من أجزاء الأمن الاقتصادي صاحب التأثير المباشر على الأمن الوطني وعنصر هام من عناصر قوة الدولة،

- فبغير الطعام يصعب بل يستحيل على المرء إن يشعر بالأمان والطمأنينة ،

- بل إن شعور الإنسان بالجوع والفقر مع شح الغذاء يدفعه إلى البحث عنها والحصول عليها بالقوة والعنف مما يعرض الأمن والاستقرار في المجتمع إلى الاهتزاز والفوضى ويؤثر بالتالي على قوة الدولة وبنيتها الأساسية،

- هذا بالإضافة إلى أن نقص الغذاء يؤدي إلى المجاعات والأمراض المرتبطة بسوء التغذية والتي تحيل المجتمع إلى مجتمع مريض عاجز غير قادر على القيام بوظائفه و واجباته ويجعل الحكومات والأنظمة مشغولة بتوفير الدواء وطلب المساعدات لإنقاذ شعوبها من المجاعات والأمراض، وبالتالي يصبح امن هذه الدول في مهب الريح فتصبح عندها فريسة سهلة لكثير من الدول الطامحة والطامعة بما تملكه أراضيها من خيرات وثروات ولعل الأمثلة كثيرة جداً في الوقت الحاضر

-وها هي كثير من دول أفريقيا تئن تحت وطأة الجوع وأمراض سوء التغذية على الرغم من أن أراضيها تحوي كنوزاً وثروات.

ج-الموارد الأولية:

- يرتبط هذا العامل ارتباط وثيق بالعامل الاقتصادي حيث أن الصناعات القائمة في أي بلد لا بد لها من موارد ومواد أولية تزودها حتى لا يتوقف عملها وإنتاجها وخصوصا إذا علمنا أنه من الصعب بل من المستحيل وجود دولة مكتفية ذاتيا مهما بلغت مساحتها وقوتها

- ومن أجل الحصول على الموارد الأولية نشأت علاقات تجارية قوية بين الدول ذات المصالح المتبادلة تمخضت عنها اتفاقيات تجارة دولية يحترمها الطرفان استمرارا للحياة الاقتصادية في هذه الدول وهذه الاتفاقيات عززت العلاقات السياسية بين الدول.

- فالموارد الأولية تعتبر عامل مهم وامتلاك الدولة لهه يجعل لها مكانة ومركز دولي وفاعلية أكثر في العلاقات الدولية ويحقق لها الأمن بكافه عناصره وكلما كانت الدولة فقيرة وبحاجة لهذه الموارد كلما كانت واقعة تحت رحمة الدول الكبرى المالكة لهذه الموارد وهذا ما نلاحظه في العلاقات بين الدول الكبرى والدول النامية.

- ولكي تلعب الموارد الأولية دورها كعنصر مهم من عناصر قوة الدولة ووسيلة من وسائل أمنها الوطني لابد للدول إن تكون لديها القدرة على التنقيب واستخراج هذه الموارد من باطن الأرض والقدرة على تحويلها وتصنيعها وتحويلها إلى مواد صالحة للدخول في عمليات الإنتاج المختلفة .

د-الصناعة:

- تعتبر الصناعة عنصرا هاما من عناصر القوة الاقتصادية للدولة ورافدا مهما من روافد أمنها الوطني ،

- فمما لا شك فيه أن توفر قاعدة صناعية في الدولة يساهم وبشكل كبير في تنمية الاقتصاد الوطني .

- وقد شهد العالم ثورة صناعية كبيرة في أوروبا في منتصف القرن الثامن عشر ساهمت بتغيير وجه العالم عموما وأوروبا خصوصا

- وكان لها دور كبير في تغيير سمة النشاط الإنساني من زراعي إلى صناعي مما أدى إلى حدوث الاختراعات ونمو الاكتشافات العلمية كالكهرباء والآلة البخارية واختراع الآلات والمعدات كالسيارة والقطار والطائرة،

- ومما زاد من أهميتها أيضا سيادة النظام الرأسمالي العالمي في كافه أرجاء الأرض حيث تقوم فكرة هذه النظام على مزيد من الإنتاج لتحقيق مزيد من الأرباح مما جعل الإنسان يجنح إلى حدود تفوق الخيال في مجال الصناعة رغبة منه في تحقيق المزيد من الأرباح.

٣ ـالعوامل الجغرافية (الموقع، المساحة، السكان، الحدود...):

- بحث كثير من المفكرين في أهمية العوامل الجغرافية وأثرها في قوة الدولة ووجدوا إن هناك تلازما وعلاقة مباشرة بين هذه العوامل وبين تمتع الدولة بالقوة أو الضعف ،

– الموقع:

لكل دولة موقع جغرافي على سطح الأرض يعبر عنه بخطوط الطول وخطوط العرض وموقع الدولة بالنسبة لخطوط العرض أهم من موقع الدولة على خطوط الطول لأنه يؤثر بشكل مباشر في المناخ الذي يؤثر بالتالي في القوة البشرية وفي تنوع الثروات سواء الحيوانية أو النباتية في هذه الدولة، ومما يدل على أهمية الموقع الجغرافي هو قيام الحضارات المتقدمة أو الدول الكبرى التي نشأت في المناطق المعتدلة وابتعدت عن المناطق القطبية والقارية، وكذلك بالقرب من مصادر المياه التي تشكل عصب الحياة لأية حضارة حيث نلاحظ بأن الحضارات الكبرى قد نشأت وازدهرت في ظل مناطق غنية بالمياه مثل وادي النيل وأراضي ما بين النهرين إضافة إلى سهولة أراضي تلك المناطق وتوفر المياه فيها.

– المساحة:

يعتبر كثير من العلماء في مجال الجغرافيا السياسية إن وجود ما يسمى "المجال الحيوي" أي وجود مساحة وموارد طبيعية كافية لسد احتياجات السكان هو عامل مهم من العوامل التي تحدد مكانة الدولة في العلاقات الدولية فالمساحة الكبيرة تعطي الدولة ميزة مهمة وتجعلها عظيمة ومهابة الجانب من قبل غيرها مقارنة مع الدول صغيرة الحجم، ولكي يعطي هذا العامل أهمية وقوة للدولة يجب أن تتناسب مع عدد كافي من السكان وشعب متحضر ومتطور يستطيع استغلال ما تحتويه هذه المساحة من الثروات والخيرات عندها تكون عاملا إيجابيا ومؤثرا في دعم موقف الدولة وإعطاءها مركزا متقدما بين دول العالم .

أما من الناحية العسكرية فالمساحة الواسعة مهمة جدا لأنها تعطي الدولة عمقا إقليميا يحمي العاصمة والمدن والمراكز الصناعية الهامة في البلاد وهذا الأمر شهد له التاريخ مثالا حيث أعطت المساحة الواسعة للاتحاد السوفيتي عمقاً دفاعياً لصالحها ضد الغزو الألماني لأراضيها هذا بالإضافة لصعوبة احتلالها من قبل القوات الغازية حيث أن العمق الجغرافي للدولة يتيح لها إمكانية المناورة في القتال وإعادة التنظيم لقواتها كما يمكنها من سحب القوات الغازية إلى أماكن ذات خفايا ومميزات معروفة لقواتها وهذا ما فعله الجيش السوفيتي بالقوات الألمانية في الحرب العالمية الثانية.

أما الدول صغيرة المساحة فإنها تكون سهلة الاحتلال بالإضافة إلى رغبتها دائما بنقل المعركة إلى أرض الغير (إن كانت قوية) وذلك لعدم توفر العمق الكافي الذي يحمي مدنها ومراكزها التجارية والصناعية والسكانية.

أما من الناحية الاقتصادية فإن اتساع المساحة يؤدي إلى تنوع المناخ وأحوال الطقس فيها وبالتالي ينعكس على إنتاجها الاقتصادي وتنوع مواردها الطبيعية وخصوصاً إذا أحسن استغلالها هذه الموارد وهذا يساعد الدول على الاكتفاء الذاتي والتحكم بهذه الموارد عالمياً واستغلالها لصالحها للعب دور أو احتلال مكانه هامة ومؤثرة في العلاقات الدولية.

– الحدود:

وهي الخطوط الفاصلة بين الدول والتي تنتهي عندها سيادة الدولة (أ) لتبدأ سيادة الدولة (ب)، والحدود لها تأثير كبير في قوة الدولة ولها أيضا تأثير مباشر على أمنها الوطني سواء سلباً أو إيجاباً حيث أنه إذا طالت الحدود بين دولتين وكانت علاقاتها قوية مع الدول المجاورة فإن ذلك يساعد في فتح أبواب الاستيراد والتصدير وانسياب البضائع ورؤوس الأموال وحرية الحركة التجارية مما ينعكس إيجابا على الوضع الاقتصادي للدولة ويحقق لها الأمن الاقتصادي المنشود ، كذلك ينعكس طول الحدود سلباً إذا كانت العلاقات متوترة بين الدولتين.

السكان: يعتبر السكان عامل مهم من عوامل قوة الدولة ومدى احتلالها مكاناً متميزاً في المجتمع الدولي

-حيث يلعب حجم السكان دورا كبيرا في ذلك، حيث أن عدد السكان إذا كان كبيراً وترافق بعوامل أخرى أهمها:

* المستوى التعليمي والتقني الذي وصل له السكان * التماسك الاجتماعي والابتعاد عن التفرقة بين الأجناس والأعراق * سيادة التسامح بين أفراد الدولة والترابط الروحي والمعنوي،

فإنه يشكل عامل قوة تجعل الدولة متفوقة وقوية ولها مكانة مؤثرة في العلاقات الدولية. أما إذا كان العكس فإن النتيجة ستكون معكوسة أيضا.

٤ -**العوامل الاجتماعية:** تشكل العوامل الاجتماعية عنصرا هاما من عناصر قوة الدولة وذلك لارتباطها الوثيق بالعناصر الأخرى. فالفرد هو العنصر الأساسي في منظومة الأمن، فهو الذي يصنع الأمن للجماعة وهو الذي يحافظ علية وهو كذلك الذي يهدم منظومة الأمن ويقوض بنيانها ،

-ولأن الفرد هو أساس المجتمع فإن تحقيق امن الفرد داخل الدولة يعني تكامل الأمن الاجتماعي واستقراره .

العوامل المكونة لأمن المجتمع:

أ– **درجه التماسك الاجتماعي :** والذي يلعب التماسك الاجتماعي بين فئات السكان المختلفة بغض النظر عن الأصول التي جاء منها سكان الدولة دورا بارزا في عملية تحقيق الأمن الاجتماعي، وتزداد أهمية هذا العنصر في حالة تعرض الدولة للمخاطر والتحديات الخارجية لأنها تتطلب الوقوف صفا واحدا وسدا منيعا في وجه القوى الطامعة ،

-ولعل التماسك الاجتماعي بين السكان يعتبر من المقومات الرئيسية التي لعبت دورا أساسيا في الحفاظ على وحدة كثير من الدول واستقلالها في فترة من الفترات وخاصة في منتصف القرن العشرين وهي فترة التحلل والتخلص من الاستعمار.

ب-**المستوى الثقافي والتعليمي لإفراد المجتمع:** يلعب التطور الثقافي والعملي للمجتمعات دورا هاما في تحقيق الأمن الشامل لها، حيث أن الشعب المتعلم القادر على استخدام معطيات العلم والاستجابة للتطورات التقنية المختلفة والقادر على مواكبة كل ما هو حديث هو الشعب الأقدر على توفير الأمن الاقتصادي والغذائي والصحي والاجتماعي ...

-حيث تعاني المجتمعات التي تنتشر فيها الأمية والتخلف من عدم الاستقرار والتشرذم والتفكك وانعدام الأمن

-لذا فأن الأساس الرئيسي لتحقيق الأمن الاجتماعي الشامل يتمثل في امتلاك ناصية العلم والمعرفة ومتابعه ومواكبة كل ما هو جديد ومستجد في العالم ،

-وخير طريق إلى ذلك هو بالبحث العلمي الجاد الهادف واستغلال الإنسان وتسخير طاقاته العلمية والعملية لتحقيق الأمن الاجتماعي .

ج-الإرث الحضاري والتاريخ :

- يعتبر الإرث الحضاري من المقومات والعوامل التي تجمع أفراد الأمة ، لذا فهو تشكل عامل من أهم عوامل الأمن والاستقرار في المجتمعات، فالتاريخ المشترك وكما اعتبره الكثير من المفكرين يعتبر عاملا من عوامل القومية والأمن الاجتماعي .

-ولا شك أن الاستعمار قد لعب دورا كبيرا في تخلف كثير من الدول وحتى بعد تحلله عمل على إبقائها شعوبا متلقية ومستوردة للتكنولوجيا لا منتجة لها لتبقى دولا هامشية تعتمد على غيرها في كل شيء مما جعل الأوضاع الأمنية اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وغذائيا وصحيا ونفسيا فيها متردية وجعلها قابعة تحت رحمة غيرها .

د-العوامل والظروف المحيطة:

- تعتبر العوامل المحلية والإقليمية والدولية أيضاً من العوامل الهامة المؤثرة على استقرار المجتمع وأمنه ولعل المسار الذي تسير فيه العلاقات الدولية يثبت صحة هذا الزعم،

- حيث تتأثر الدول والمجتمعات بما يحيط بها من ظروف أمنية وسياسية

- فإذا كانت الأوضاع المحلية تعاني من الأزمات السياسية والأمنية فان ذلك ينعكس لا محالة على الوضع والاستقرار الاجتماعي فيها،

- وكذلك الحال بالنسبة للظروف والعوامل الدولية، والتي تعتبر من المؤثرات الرئيسية البارزة على امن المجتمعات التي تعيش في نفس الدائرة وتدور في نفس الفلك،

- ولعل الأوضاع الإقليمية التي تشهدها منطقتنا العربية كالوضع في العراق والوضع في فلسطين ولبنان وسوريا واليمن وليبيا وما تخلفه من نازحين ولاجئين ومشردين وقتلى وأيتام وأرامل وتدهور مستويات المعيشة وتدني معدلات الدخل وانتشار والعنف والجريمة وبروز الطائفية والمذهبية ونمو العصبيات والعنصريات كلها عوامل تزعزع الاستقرار والأمن الاجتماعي ليس في بلدانها فحسب بل في البلدان المجاورة أيضا .

هـ- مستوى الوعي وإدراك أهمية الأمن من قبل الأفراد.

- يتوقف الأمن الاجتماعي على وعي الأفراد وإدراكهم لأهميته وقيمته،

- ويمكن زيادة وعي الأفراد وادراكهم لأهمية الأمن من خلال تدريبهم وتهيئتهم وتزويدهم بالمعلومات الأمنية من خلال البرامج المختلفة وفي كافه المراحل والأماكن من مدارس وجامعات ومؤسسات ومواقع العمل المختلفة،

- يمثل وعي الأفراد الخطوة الرئيسية والهامة لتحقيق الأمن الاجتماعي الذي هو عنصر أساسي من عناصر الأمن الشامل،

- ويرتبط هذا العامل بعوامل أخرى مثل :

* نسبة التعليم ودرجة ثقافة المجتمع وتعليمه، لأن المجتمع المتعلم هو الأقدر على خلق الأمن والحفاظ عليه.

* تركيبة السكان العمرية والنوعية .

* الوضع الاقتصادي ومعدل دخل الفرد.

ثانياً: المنظمات الدولية: هي منظمات تجمع في عضويتها الدول المستقلة ذات السيادة لكي تساهم في تحمل مسؤولياتها تجاه تنميه المجتمع الإنساني

- وتقوم هذه المنظمات بوظائف متعددة تساهم في خدمة البشرية وحماية لها مثل:

* وظائف الأمن الجماعي والسلم الدولي

* حماية المهجرين واللاجئين

* المساهمة في التعليم والتنمية الإنسانية .. الخ .

- أبرز هذه المنظمات هي عصبة الأمم التي أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفي عام ١٩٤٥م ألغيت عصبة الأمم وأسست بدلا منها هيئة الأمم المتحدة،

- وتعهد أعضاء الأمم المتحدة بالتعاون للمحافظة على السلام عن طريق الأمن الجماعي لكنهم لم يكلفوا قوات دولية دائمة لدعم هذا التعهد آنذاك،

- وقد كان لهذه المنظمات دور كبير كفاعل مهم وطرف من أطراف العلاقات الدولية .

ثالثاً: اللاعبون الثانويون:

-إلى جانب الدول والمنظمات الدولية والتي تلعب دوراً رئيسيا في العلاقات الدولية يوجد أطراف أخرى ذات تأثير غير مباشر في العلاقات الدولية ابرزها ما يلي:

- **الشركات المتعددة الجنسية** - **المنظمات غير الحكومية .**

الشركات المتعددة الجنسية:(multi national corporations)

-هي شركات كبرى تقوم بإنشاء فروعا لها خارج الدولة ألام التي بدأت فيها، بهدف تحقيق الربح وتعظيم قدرتها وهيمنتها المادية والاقتصادية وكذلك السياسية

-فقد أصبحت كثير من هذه الشركات تلعب أدوارا سياسية وتؤثر على مسار السياسة الداخلية والخارجية لكثير من الدول. وذلك لأن رؤوس أموال هذه الشركات أصبحت تفوق عشرات المرات دخل كثير من الدول الكبيرة ذات الموارد الاقتصادية الوفيرة

- بالإضافة إلى أن عدد العاملين في بعض الشركات يفوق عدد سكان كثير من الدول ،

- وتتركز اغلب أنشطة هذه الشركات في قطاع تكنولوجيا المعلومات، وقطاع النفط والتأمين والسياحة ... من القطاعات الهامة والرئيسية،

- ولعل سيادة النظام العالمي الجديد المبني على الفكر الرأسمالي هو ما جعل هذه الشركات تنمو بشكل كبير يفوق حدود التصور وذلك بسبب تلاقي المصالح ما بين الرأسمالية الاقتصادية التي تتبعها كثير من الدول وبين مصالح هذه الشركات .

- وتستأثر الشركات متعددة الجنسية بحوالي ٨٠% من إجمالي الناتج القومي العالمي وحوالي ٨٥% من أجمالي التجارة العالمية،

- وتهيمن هذه الشركات على ثلثي التجارة العالمية حيث أن هناك حوالي (٣٥٠) شركة كبرى للدول القوية تحظى بحوالي ٤٠ % من التجارة الدولية .

المنظمات غير الحكومية:

- دخلت المنظمات غير الحكومية كأطراف فاعلة في العلاقات الدولية في فترة ما بعد السبعينات من القرن الماضي

- وتتكون هذه المنظمات من خلال التضامن والتعاون بين الأفراد بعيدا عن التوجيه الحكومي، وقد تكون هذه المنظمات محلية أو دولية أو إقليمية

- أي أنها قد تجمع في عضويتها أفرادا من دولة واحدة، أو أفراد من دول وقوميات مختلفة يجمعهم هدف مشترك، من خلال التركيز على البعد الإنساني وتحقيق أهداف مشتركة تخدم البشر جميعا ،

- ومن ابرز هذه المنظمات هي الأحزاب السياسية والنقابات المختلفة، الاتحادات، الجمعيات ...الخ،

- وقد ساهم في تواصل هذه المنظمات مع بعضها البعض خارج الأطر والقيود الحكومية للدول ما وفرته ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من خدمات كبيرة، وقد كان هذا سبباً في أن العلاقات الدولية أصبحت تتجه نحو التركيز على البعد الإنساني ضمن خطاب عالمي مشترك تفهم مفرداته الإنسانية جمعاء.

ملامح النظام العالمي الجديد: من أبرز ملامح النظام العالمي الجديد ما يلي:

١- الثورة الهائلة في العلوم والتكنولوجيا.

٢- الثورة الهائلة في مجال الاتصالات والمواصلات، خاصة وسائل الإعلام المختلفة، كثورة الانترنت، والحاسبات الآلية، والهواتف المحمولة والمحطات الفضائية، والعولمة .

٣- بروز ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية كطرف رئيسي في العلاقات الدولية، وتزايد دور المؤسسات المالية الدولية الأخرى كالبنك الدولي وصندوق النقد ومنظمة التجارة الدولية .

٤- تحرير التجارة العالمية وإزالة الحواجز والقيود عن حركة الأفراد والأموال، واتجاه دول العالم نحو اقتصاد السوق.

٥- تزايد الحديث عن بعض المفاهيم مثل :حقوق الإنسان ، التعددية ، الديمقراطية ، إنهاء التسلطية ...الخ ومحاولة نشرها بالقوة .

٦- تقلص دور الدولة القومية وتآكل السيادة الوطنية للدولة وذلك بسبب سيادة قيم العولمة الثقافية عنوة عن الدولة التي أصبحت تواجه صعوبة في التقوقع داخل حدودها السياسية.

٧- لقد أصبح "الاعتماد المتبادل interdependence لتبادل المنافع وتشابك المصالح من السمات البارزة والمميزة للنظام العالمي الجديد،

- فلم يعد بمقدور دولة واحدة إن تعيش وتتطور وتستمر بمفردها بإمكانياتها الذاتية.

- لهذا كان لابد لكلولة من التعاون والترابط مع غيرها من الدول لبناء شبكة من العلاقات وخاصة العلاقات الاقتصادية التي أصبحت تلعب دورا كبيرا في تحليل العلاقات الدولية.

- حيث أصبحت العلاقة بين الاقتصاد والسياسة تتزايد ترابطا واندماجا وتلاصقا فأصبح من الصعب الحديث عن أحدهما دون الأخر ،

- ولعل انهيار الاتحاد السوفيتي الذي لم ينهزم عسكريا بل هزم اقتصاديا بالدرجة الأولى– يثبت أهمية الاقتصاد ودورة في العلاقات الدولية .

٨- ساهم النظام العالمي الجديد وما احتواه من أحداث بظهور أصوات متشددة في الغرب تنادي بمفاهيم جديدة كان أبرزها دعوة "نهاية التاريخ"

٩-يرى كثير من المحللين أن ابرز ملامح النظام العالمي الجديد الفوضى العارمة، والتي من ابرز دلائلها كثرة الحروب والنزاعات واستخدام القوة العسكرية من قبل القوى الكبرى عموما والولايات المتحدة خصوصا، إضافة إلى كثرة النزاعات الداخلية العرقية والمذهبية والطائفية...الخ في مناطق العالم المختلفة.

١٠-ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى كالاتحاد الأوروبي ونمور أسيا واليابان ثم الصين التي أصبحت اليوم القوة الاقتصادية الثانية في العالم

١١-تعرض الرأسمالية العالمية للخطر من جذورها وفي عمق قواعدها، وذلك بتكرار الأزمات المالية والاقتصادية التي تتعرض لها مثل أزمات الركود العالمية والأزمات المالية التي ي تعرض لها الاقتصاد الأميركي والأوروبي في بدايات عام ٢٠٠٨ وظهرت آثارها بشكل جلي في شهر أغسطس ٢٠٠٨ .